عام من الإنجازات

التقرير السنوي لمنظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان بخصوص أنشطة عام 2022

Salam
For Democracy and Human Rights

SALAM For Democracy And Human Rights
info@salam-dhr.org
www.salam-dhr.org

عام من الإنجازات: التقرير السنوي لمنظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان بخصوص أنشطة عام 2022.

الملخص

خلال عام ٢٠٢٢ قامت منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الانسان بعقد ٥ فعاليات ، وأنتجت ٣ تقارير رئيسية ، وجمعت ووزعت نشرات إخبارية يومية ، وقدمت شكوتين إلى الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ، وقدمت ٥ تقارير إلى آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. كما قامت منظمة سلام بتوظيف وتدريب ٢٠ متدربًا من ٣ قارات. كما نشرت المنظمة أول مقال أكاديمي لها من خلال شراكتها الجديدة مع معهد الشؤون الدولية.

أنشطة ومقاييس منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الانسان	
الأنشطة	المقاييس
التصريحات	13
التقارير المكتوبة	9
التقارير التي تم نشرها	3
التقارير التي تنتظر النشر	6
التعامل مع هيئات حقوق الإنسان	5
الفعاليات التي تم عقدها	5
المتدربين الذين تم توظيفهم وتدريبهم	20
الشكاوى المقدمة	3
تقارير الحوادث المرسلة	22

التصريحات

على مدار العام ، قامت منظمة سلام بإصدار عدد من التصريحات رد على عدة أحداث وقبل عدة أيام من الاحتفال بالذكرى المكرسة لحقوق الإنسان الدولية. يتيح هذا العمل للباحثين والنشطاء البقاء على اطلاع دائم فيما يتعلق بالأحداث والقضايا الجارية في المنطقة وتأثيراتها في جميع أنحاء العالم.

في ٢١ كانون الثاني ٢٠٢٢ أكدت المنظمة عن اعرابها عن مخاوف العديد من منظمات حقوق الإنسان ردًا على استخدام الحكومة البحرينية لبرنامج التجسس بيجاسوس الخاص بـ ان.اس.او. حثت المنظمة الاخيرة على تعليق استخدام حكومة البحرين لبرنامج التجسس بأثر فوري.

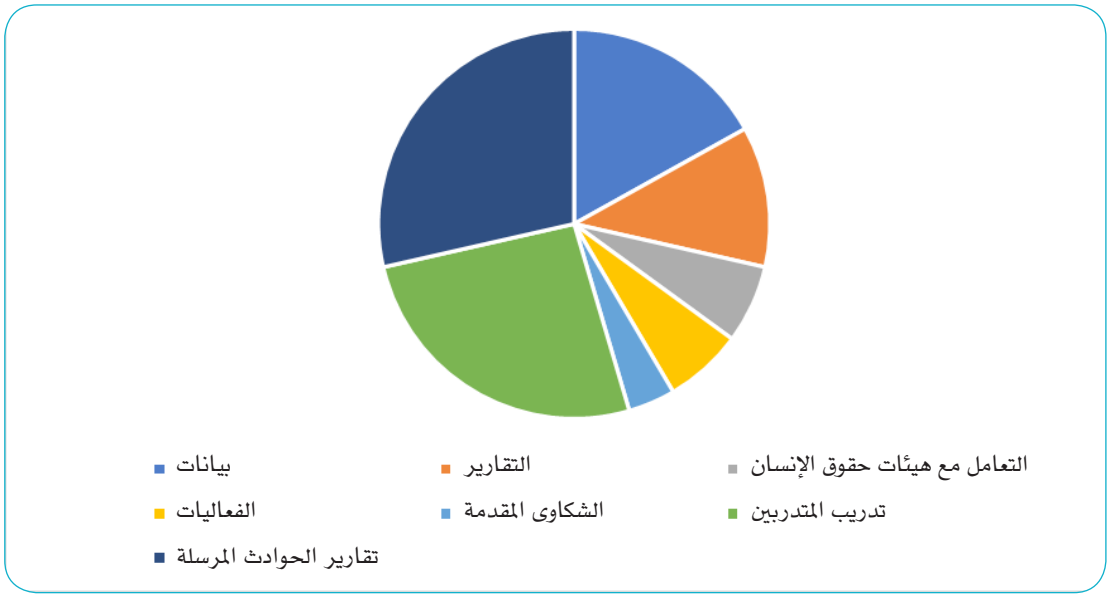

علاوة على ذلك ، دعت منظمة سلام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى التوقف عن التعامل مع حكومة البحرين حتى تغير الحكومة ممارساتها التجارية وتلتزم بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وشملت التوصيات الأخرى التي قدمتها المنظمة تحقيقات عادلة ومكثفة من قبل كل من المفوضية العليا لحقوق الإنسان والمدعي العام البحريني في المراقبة المستهدفة من قبل الحكومة وتقديم المسؤولين عنها للعدالة. كما حثت المنظمة مجلس حقوق الإنسان على فرض حظر فوري على استخدام وبيع ونقل تقنيات المراقبة التي تنتجها الشركات الخاصة. أخيرًا ، أوصت المنظمة أيضًا أن تفرض المفوضية الأوروبية عقوبات تقييدية على مجموعة ان.اس.او.

في ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٢ – أصدرت منظمة سلام بيانًا مشتركًا يدين استخدام عقوبة الإعدام في المملكة العربية السعودية ضد مواطنين بحرينيين واجها سبع تهم بالإرهاب والتهريب – وقعت ستة منها في البحرين – بدعوى انتهاك الاختصاص المكاني من قبل القضاء السعودي.

أدانت منظمة سلام الأحكام ، مشيرة إلى طبيعتها التعسفية وتجاوز المملكة العربية السعودية لاختصاصها. وطالبت بإعادة محاكمة المتهمين وتقليص التهم الى تهمة تهريب واحدة. وفي تقديم خلفية مفصلة عن هذه القضية ، ذكرت سلام أن النيابة العامة السعودية تجاوزت اختصاصها فيما يتعلق بالتهم الموجهة إلى كلا المتهمين وأن محكمة الجنايات السعودية أخطأت في تعاملها مع المتهمين على أنهم مذنبين.

وأخير ، أعلن البيان أن المحكمة حكمت ظلمًا على المتهمين بالإعدام بسبب هذه التهم ، وأن لائحة المتفجرات والألعاب النارية السعودية لا تنص على عقوبة الإعدام.

في ٧ شباط ٢٠٢٢ – كررت منظمة سلام ضرورة قيام حكومة البحرين بإنهاء القيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات من خلال وقف التدخل في شؤون الجمعيات ودعت مجلس الوزراء البحريني إلى إلغاء التعليمات المكتوبة في أحد الخطابات ، والتي حددت الموافقة على المرشحين للعمل في المجلس الإداري لجمعية البحرين لحقوق الإنسان لعامي ٢٠٢٢

و٢٠٢٣. أشارت سلام بشكل خاص الى رفض ٣ أعضاء سابقين لجمعية العمل الوطني الديمقراطي المحظورة (وعد) — وهم عبد الجليل يوسف ، عيسى إبراهيم ، ومحسن مطر - بالإضافة الى حرمانهم من ممارسة حقهم في تكوين الجمعيات.

كما أكدت المنظمة أن مثل هذه الأعمال تنتهك المادتين ٢١ و٢٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والذي يعتبر البحرين دولة طرف فيه. وحثت منظمة سلام الحكومة البحرينية على تقديم شرح مفصل لأسباب رفضهم وحث مجلس الوزراء على نقض هذه المبادرة وإلغائها.

في١٢ شباط ٢٠٢٢ - مع اقتراب الذكرى السنوية الحادية عشرة لاحتجاجات ٢٠١١ في البحرين ، كررت منظمة سلام دعواتها للإفراج عن سجناء الرأي وتنفيذ العدالة الانتقالية وتحقيق العدالة لضحايا قمع احتجاجات ٢٠١١ وما تبعها من إجراءات نفذتها السلطات في البحرين.

ورددت منظمة سلام أن البحرين عليها التزام قانوني وأخلاقي بوقف انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة داخل حدودها. كما دعا البيان حكومة البحرين إلى تنفيذ مشروع لتحقيق العدالة الانتقالية وتعويضات الضحايا ومحاسبة جميع الجناة وإطلاق سراح جميع معتقلي الرأي دون قيد أو شرط.

في ٢٠ اذار ٢٠٢٢ - مع تجول الفورمولا ١ حول العالم كل عام ، وصل سباق الجائزة الكبرى إلى البحرين في اذار. وسط «الغسل الرياضي: تلميع الصورة من خلال استغلال الاحداث الرياضية» النشط لحقوق الإنسان في الخليج من قبل الفورمولا ١ والاتحاد الدولي للسيارات ، دعت المنظمة إلى تعليق عقد سباق الفورمولا ١ للسيارات في البحرين حتى تعالج الحكومة قضايا الانتهاكات البشرية التي طال أمدها. وتشمل هذه الانتهاكات الإفراج عن سجناء الرأي وتعويضهم ، ووضع حد للتعذيب وسوء المعاملة ، وإنهاء القيود المفروضة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات.

كما دعت المنظمة الحكومة إلى توفير الاستقلال لنقابة المحامين البحرينية وإنصاف أولئك الذين عانوا من الاعتقال التعسفي وسوء المعاملة والحرمان التعسفي من الجنسية.

٣ حزيران ٢٠٢٢ - وفقًا للمادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية البحريني ، طالبت منظمة سلام بالإفراج الفوري عن السجناء الذين ثبتت إصابتهم بالسل. رد على العديد من الشهادات والشكاوى الناشئة عن سجن جو المركزي في البحرين ، وأعربت أيضًا عن قلقها الشديد بشأن نقص الرعاية الطبية للسجناء والإهمال الروتيني من قبل إدارة السجن والموظفين.

وشدد البيان على الأوضاع المروعة للسجناء ، لا سيما الحرمان من الرعاية الصحية والغذاء الكافي ، مع رفض نقل السجناء السياسيين إلى المستشفيات المتخصصة. وفي معرض وصفها للحالتين المقلقة لكل من حسن عبد الله حبيب علي أحمد ومرتضى محمد عبد الرضا جعفر محمد ، أكدت المنظمة أيضًا على المراقبة المناسبة للأمراض والظروف الصحية للسجناء.

أخيرًا ، حثت منظمة سلام حكومة البحرين على إطلاق سراح جميع سجناء الرأي ، ولا سيما أولئك الذين يعانون من ظروف تهدد حياتهم ، وإجراء تحقيق في انتشار مرض السل الرئوي في السجن.

في ٧ تموز ٢٠٢٢ – أكدت منظمة سلام على أهمية الإدماج وممارسة الحق في المشاركة في الحياة السياسية في أعقاب خطط البحرين لبناء خطة وطنية لحقوق الإنسان. كما كررت توصياتها لحكومة البحرين بالإفراج عن جميع سجناء الرأي وإنهاء مضايقة المدنيين ومقاضاتهم لممارستهم حقهم في التعبير.
ودعت إلى التعاون والتنسيق بين حكومة البحرين ومنظمات حقوق الإنسان الداخلية والخارجية ذات الصلة ، وهيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

أوصت منظمة سلام بإعادة هيكلة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين وفقًا لمبادئ باريس والمؤسسات القضائية والتنظيمية الرسمية لحقوق الإنسان لتتماشى مع المواثيق والمعاهدات والأطر الدولية. كما اقترحت المنظمة تشكيل مجلس للإنصاف والمصالحة يتولى مسؤولية تنفيذ توصيات لجنة التحقيق البحرينية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وتعويض ضحايا هذه الانتهاكات.

في ١ تشرين الأول ٢٠٢٢ – عبّرت المنظمة عن قلقها وادانت محاولة الاعتداء على عالم الدين الشيخ عبد الجليل المقداد ، وهو سجين رأي وأحد «البحرينيين الثلاثة عشر» الذين يواجهون الاعتقال منذ ٢٧ آذار ٢٠١١. في أعقاب هذا الحدث حثت منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان حكومة البحرين على وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن ضد السجناء.

كما ردد بيان المنظمة دعوات لتحقيق العدالة لضحايا القتل تحت التعذيب ، وإصلاح السجون لمساعدة سجناء الرأي ونشطاء حقوق الإنسان ، والاستجابة لمطالب السجناء ، بمن فيهم المعتقلون ، الذين ينفذون الإضرابات.

كما جددت منظمة سلام دعوتها للحكومة البحرينية للإفراج عن جميع سجناء الرأي الموقوفين على أساس التعبير عن آرائهم السياسية وتقديم تعويضات للمصالحة مع الضحايا.

في ٢٤ تشرين الاول ٢٠٢٢ – بمناسبة اليوم العالمي للأمم المتحدة. أصدر مكتب سلام في بيروت بيانا دعا فيه إلى ضرورة إضفاء الطابع الديمقراطي على الدولة وتعزيز سيادة القانون في البحرين.

في ١ تشرين الثاني ٢٠٢٢ – قبيل الانتخابات المثيرة للجدل في البحرين والتي حصلت في تشرين الثاني ، أصدرت المنظمة بيان أكدت فيه على الحاجة إلى الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون في البحرين.

وأكدت سلام على أهمية انخراط السلطة في حوار شامل بهدف إضفاء الطابع الديمقراطي على الدولة على أساس المساواة بين المواطنين. كما شددت على ضرورة تعزيز سيادة القانون واحترام مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية ، خاصة للحفاظ على مبدأ حرية الرأي والتعبير.

أخيرًا ، حثت منظمة سلام على إطلاق سراح جميع سجناء الرأي ، وحثت البحرين على تبني العدالة الانتقالية ومشروع التعويض عن الضرر.

في ٩ كانون الاول ٢٠٢٢ – قبل اليوم العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الاول ، أكدت جمعية السلام لحقوق الإنسان على التزام حكومة البحرين بتنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض الدوري الشامل (UPR) ، الذي عقد في نوفمبر الماضي في مجلس حقوق الإنسان في جنيف.

بالإضافة إلى ذلك ، شددت منظمة سلام على الوضع السيء لحقوق الإنسان في البحرين وطالبت الحكومة البحرينية باحترام مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بحرية الرأي والتعبير.

كما حثت حكومة البحرين على الإفراج عن جميع سجناء الرأي والسجناء السياسيين الذين يعانون من الاعتقال الجائر. تضمنت التوصيات الإضافية محاسبة المسؤولين عن التعذيب في السجون وأثناء التحقيق ، ومساءلة الحكومة لفرض وقف رسمي لعمليات الإعدام ، بهدف نهائي هو إلغاء عقوبة الإعدام.

في ١٠ كانون الاول ٢٠٢٢ – بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان ، أصدرت المنظمة بيانًا دعت فيه الحكومة البحرينية إلى تنفيذ توصيات المراجعة الدورية الشاملة.

التقارير

خلال عام ٢٠٢٢ – تم إنفاق قدر كبير من الوقت والجهد على تكوين تقرير «لا شيء سوى قلم وكلمة»: أصوات من مجتمع البدون عديمي الجنسية خلال وباء كوفيد -١٩ ، والذي تم إطلاقه في كانون الثاني ٢٠٢٣. كان المشروع ، الذي تم تنفيذه بالتعاون مع معهد انعدام الجنسية والإدماج ، أحد أكبر المشاريع البحثية التي عملت بها المنظمة على الإطلاق.

على مدار عام ٢٠٢٢ ، تمت مقابلة العشرات من البدون ، وتم استشارة العديد من الخبراء ، مما أدى إلى تقرير يجمع بين البحث الأكاديمي والنشاط الحقوقي وأصوات المتضررين بشكل مباشر.

في ٢٦ كانون الثاني ٢٠٢٢ – بمناسبة اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب ، نشر مكتب سلام في بيروت تقريرًا بعنوان «التعذيب في البحرين: إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب".

يوضح هذا التقرير كيف يتم إخفاء استخدام التعذيب في ثقافة الإفلات من العقاب في البحرين ، والتي طالما تم تكريسها في النظام القضائي البحريني. ودعت المنظمة حكومة البحرين إلى اغتنام الفرصة التي أتاحها التعديل الوزاري الحكومي الشامل في يونيو ٢٠٢٢ لإنهاء استخدام التعذيب بشكل نهائي.

في ٢٢ تموز ٢٠٢٢ – للاحتفال باليوم الدولي لنيلسون مانديلا ، أطلق مكتب بيروت تقرير «البحرين: معاملة السجناء خلال جائحة كوفيد-١٩» باللغة العربية.

سلط هذا التقرير الضوء على الانتهاكات والمعاملة السيئة من جانب السلطات البحرينية ضد السجناء في سجن جو المركزي أثناء الوباء. بالإضافة إلى ذلك ، سلط التقرير الضوء على كيفية انتهاك هذه الممارسات للوعود الدولية للبحرين ، وتحديد قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ، والمعروفة أيضًا باسم قواعد نيلسون مانديلا.

التقارير القادمة في عام ٢٠٢٣ – بمناسبة الانتخابات البحرينية في ١٢ تشرين الثاني ، صاغ مكتب بيروت تقرير «صوت واحد لمواطن واحد». وهو يتضمن الحق في التمثيل الانتخابي المتساوي ، بالإضافة إلى البيانات الأولية والإحصاءات السابقة المتعلقة بانتخابات ٢٠١٤ و٢٠١٨ التي تسلط الضوء على التلاعب في الدوائر الانتخابية.

تقارير ACLED (موقع الصراع المسلح ومشروع بيانات الأحداث)

على مدار عام ٢٠٢٢ ، أنتجت منظمة سلام ٢٢ تقريرًا عن الحوادث لمشروع بيانات الأحداث وموقع النزاع المسلح (ACLED). باستخدام البحث عبر الإنترنت والاستخبارات مفتوحة المصدر (OSINT) ، صنف الباحثون الحوادث المتعلقة بالانتهاكات الدينية والطائفية في البحرين وقاموا بتجميعها في تقارير كاملة كل أسبوعين. ساهم هذا العمل في بناء صورة أوضح للقضايا الدينية والطائفية في البحرين والخليج ، والتي تنشرها ACLED.

في اب ٢٠٢٢ – دعت المنظمة المتدربين والموظفين للمشاركة في ورشة عمل بقيادة ACLED لمدة يومين حول كيفية استخدام برنامج Tableau للإبلاغ عن الاحتجاجات وأعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، وإعطائهم نظرة ثاقبة حول كيفية عمل الاستخبارات مفتوحة المصدر (OSINT) في مهنة حقوق الإنسان.

التعامل مع هيئات حقوق الإنسان

في ٣١ اذار ٢٠٢٢ – قدم مكتب سلام في بيروت إلى مجموعة العمل رقم ٤١ للاستعراض الدوري الشامل (UPR) في الأمم المتحدة «الحقوق السياسية والمدنية في البحرين». بالتنسيق مع المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب (OMCT) ، استعرض هذا التقرير واقع المشاركة السياسية في مملكة البحرين وخلص إلى أن المواطنين البحرينيين يتعرضون للعزلة السياسية.

في آب ، حضر أعضاء منظمة سلام الاستعراض الدوري الشامل في جنيف ، سويسرا للإشارة إلى قضايا محددة وتقديم التوصيات.

في ١٤ نيسان ٢٠٢٢ – قدم مكتب سلام في بيروت ، جنبًا إلى جنب مع دروري دايك ، تقريرًا إلى لجنة حقوق الإنسان ، لمتابعة الملاحظات الختامية بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٨ بشأن التقرير الأولي للبحرين بموجب إجراءات تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات. استعرضت منظمة سلام في هذه المذكرة تنفيذ حكومة البحرين للتوصيات التي تم إبرازها في المكاتب القطرية لعام ٢٠١٨ المتعلقة بالمحاكم العسكرية وعقوبة الإعدام وحرية التعبير.

في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٢٢ – استجاب مكتب سلام في بيروت لدعوة لتقديم مساهمات للمقرر الخاص المعني بالتعذيب وقدم تقريرًا يركز على الممارسات التشريعية والتحقيقية والادعاء العام المتعلقة بالتعذيب في البحرين ، بالإضافة إلى الآليات والمؤسسات المشاركة في تلك الممارسات.

الأحداث

على مدار العام ، استضافت المنظمة ندوات عبر الإنترنت تم بثها مباشرة على قناتها في يوتيوب. على الرغم من أن كل ندوة عبر الإنترنت تتعمق في موضوع معين ، فقد استضافت سلام ندوات عبر الإنترنت بهدف زيادة الوعي حول انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين. تهدف المنظمة أيضًا إلى إعلام الجمهور بالحرمان من حقوق الإنسان ، من المشاركة السياسية وحرية التعبير إلى الحرية الدينية والتسامح.

في ١٤ شباط ٢٠٢٢ (٣ مساءً – ٤:٣٠ مساءً بتوقيت غرينتش) – في أعقاب الذكرى السنوية الـ ١١ لاحتجاجات ٢٠١١ ، عقدت المنظمة ندوة عبر الإنترنت لمناقشة الممارسات الاستبدادية والحوكمة التي تنفذها حكومة البحرين. ترأس الندوة عبر الإنترنت مدير مكتب البحوثات لدى سلام الدكتور أندرو ماكنتوش.

وكان من بين المتحدثين في الندوة جواد فيروز ، النائب البحريني السابق ورئيس مجلس إدارة سلام. توني لويد عضو مجلس الشعب البريطاني. دكتورة ستيسي ستروبل أستاذ العدالة الجنائية في جامعة شيناندواه. ديفين كيني ، باحث مجلس التعاون الخليجي بمنظمة العفو الدولية؛ وغسان سرحان ، محامٍ بحريني ومدافع عن حقوق الإنسان.

في ٢٠ حزيران ٢٠٢٢ – في خضم الجلسة الخمسين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، استضافت منظمة سلام ندوة عبر الإنترنت لمناقشة القيود وهشاشة مشاركة البحرينيين في الحياة السياسية داخل البحرين. هدفت هذه الندوة عبر الإنترنت أيضًا إلى إثارة قضية انتهاكات حقوق الإنسان فيما يتعلق بالحق في المشاركة العامة في البحرين وغياب المساءلة داخل الحكومة والنظام الملكي.

وترأس الندوة مدير قسم الأبحاث لدى المنظمة الدكتور أندرو ماكنتوش. وكان من بين المتحدثين ابتسام الصايغ ، المسؤولة عن المراقبة والتوثيق ، والدكتور جلال فيروز ، عضو البرلمان السابق في البحرين ، ولازاري إيكلو ،

مسؤولة حقوق الإنسان في مركز الحقوق المدنية والسياسية ، وجواد فيروز ، نائب بحريني سابق و رئيس مجلس إدارة السلام.

في ٢٥ حزيران ٢٠٢٢ – احتفاءً باليوم العالمي للأمم المتحدة لمساندة ضحايا التعذيب في ٢٦ حزيران ، استضاف مكتب بيروت نقاشًا عبر موقع تويتر بعنوان «واقع التعذيب في سجون دول الخليج وكيفية دعم الضحايا ». جمعت المناقشة نشطاء حقوق الإنسان والمدافعين والخبراء من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذين شاركوا تجربتهم في التعذيب في مراكز الاحتجاز الخليجية.

وخلال الحدث ، تم تقديم إطار قانوني متعلق بالتعذيب على المستوى الدولي من قبل المستشار القانوني أشرف عفي نيابة عن المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب. كما تم تقديم تقرير سلام عن التعذيب في ٢٦ حزيران خلال الحدث الذي اختتم ببعض التوصيات الموجهة إلى السلطات الرسمية في دول الخليج.

في ١٤ تشرين الثاني ٢٠٢٢ — استضافت المنظمة حدثًا مباشرًا على قناتها على يوتيوب لمناقشة التمييز الواسع النطاق على أساس الدين ومحدودية الحريات المدنية والتسامح تجاه شخص يمارس دينه المفضل في البحرين.

التدريب

عينت المنظمة ٢٠ متدربًا خلال عام ٢٠٢٢. جاء المتدربون من مجموعة متنوعة للغاية من الخلفيات ، بعد أن تم توظيفهم من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وجنوب آسيا. يهدف برنامجنا إلى توفير إطار يمكن للطلاب من خلاله تعزيز خبراتهم التعليمية من خلال مهام العمل العملية.

خلال فترة التدريب ، طُلب من المتدربين المساهمة في كتابة التقارير ، وكتابة تقاريرهم الخاصة بحقوق الإنسان حول البحرين ، كما تم تدريبهم على نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

تقارير المتدربين في عام 2022

كانون الثاني – تموز – تم إعداد تقرير عن المعارض الفنية الدولية في البحرين والطائفية واستغلال الصور ، حيث يستكشف التقرير كيف تحاول المتاحف الرسمية في البحرين والمشهد الفني الرفيع إسكات المحادثات حول الطائفية في البلاد وجعلها تبدو عالمية في الخارج. ومن المقرر إطلاقه في الربع الأول من عام ٢٠٢٣.

كانون الثاني– أيلول– تعاونت منظمة سلام مع جامعة لانكستر لتدريب المتدربين على حقوق الإنسان في البحرين وعلاقات الدولة مع الاتحاد الأوروبي. ومن المقرر إصدار التقرير في عام ٢٠٢٣.

شباط- اب — تم انتاج تقرير حول القضايا المنهجية المتعلقة بسوء معاملة عاملات المنازل في البحرين ، بما في ذلك الثغرات القانونية في القانون البحريني. ومن المقرر إطلاق العمل في الربع الأول من عام ٢٠٢٣.

حزيران - اب - تم إعداد تقرير عن الاقتصاد البحريني وكيف يمكن لدولة ما بعد نظام الريعية أن تؤثر على حقوق الإنسان في البلاد. ومن المقرر إطلاقه في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣.

تموز-تشرين الاول- تم توظيف اثنين من المتدربين وتدريبهم على البحث في القضايا القانونية التي تواجه طالبي اللجوء من البدون الكويتيين في المملكة المتحدة وكيف أن قانون وإجراءات اللجوء تنطوي على احتمال إلحاق الضرر بفئة ديموغرافية ضعيفة بالفعل. ومن المقرر إصدار التقرير في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣.

الشكاوى المقدمة

كجزء من تعاونه مع مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR) ، قدم مكتب سلام في بيروت ٣ شكاوى إلى الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان نيابة عن المواطنين البحرينيين ، وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ، وقام المكتب بتتبع هذه الطلبات من خلال التنسيق مع المكتب الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان الموجود في بيروت من أجل الحصول على أفضل نتيجة لهذه الشكوى.

التنسيق والشراكات والمطبوعات

نسقت منظمة سلام مع التحالف العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام وشنت معهم حملة ضد عقوبة الإعدام في اليوم العالمي.

تعاونت منظمة سلام مع مجموعة «المدافعين عن الحقوق» ، وهي مجموعة قانونية مقرها الولايات المتحدة ومعتمدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي تركز على المعايير الدولية لحقوق الإنسان لتعزيز المجتمع المدني وتعزيز سيادة القانون.

ساعد أعضاء جمعية «المدافعين عن الحقوق» منظمة سلام في تأمين جلسات إحاطة فردية مع ممثلي الدول التي تسبق الاستعراض الدوري الشامل. كما تعاونت المنظمة معهم في تقرير الظل لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) لعام ٢٠٢٢.

بدأت منظمة سلام شراكتها الرسمية مع مركز الأبحاث الإيطالي في الشرق الأوسط ، معهد الشؤون الدولية (Afari Internazionali Instito) ونشرت مقالها الأول ، «الجنسية الهشة والدقة الدائمة في البحرين» في مجلتها الأكاديمية The International Spectator.

بالإضافة الى ما سبق ، دخلت المنظمة في شراكة رسمية مع فريق عمل التحالف العالمي التابع للمفوضية لإنهاء حالات انعدام الجنسية والعمل معهم على مدار العام للترويج لحملة # أنا_أنتمي للتعرف على الظروف الفريدة لانعدام الجنسية وتمكين قدرتهم على الاعتراف بها في بلدانهم الأصلية والحصول على معاملة عادلة كطالبي لجوء.

المناصرة الدولية والمشاركة الأكاديمية

نيسان- تشرين الثاني- التقى مكتب سلام بمحمد نصور ، مدير عمليات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في جنيف ، سويسرا. وناقش الأعضاء في الاجتماعات الثلاثة المنفصلة حقوق الإنسان في البحرين ، اقتراح مذكرة تفاهم بين المفوضية السامية لحقوق الإنسان والبحرين ، والاستعراض الدوري الشامل ، وخطة البحرين الوطنية لحقوق الإنسان.

حزيران — حضر أعضاء المنظمة موتمر رايتس-كون Rightscon٢٠٢٢ المتعلق بحقوق الإنسان والتكنولوجيا ، حيث أجرى جواد فيروز مقابلة مع صحيفة واشنطن بوستة Washington Post ومع الصحافية ميليسا تشان لدى مجلة دويتشه فيله Deutsche Welle حول استخدام تكنولوجيا المراقبة والقيود المفروضة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في البحرين.

تشرين الثاني - التقى بعض أعضاء المنظمة بالسفير البابوي ، الذي نقل المعلومات المتعلقة بالتمييز الشيعي والحرمان من الحقوق المدنية والسياسية إلى البابا فرانسيس ، الذي أثار هذه القضايا عند زيارته للبحرين.

تشرين الثاني- حضر أعضاء المنظمة المؤتمر العالمي الثامن لمناهضة عقوبة الإعدام (ECPM).

كانون الاول- حضر أعضاء المنظمة مؤتمر ٢٠٢٢ «الطائفية والوكلاء وإزالة التصعيد» (SEPAD) حول المواطنة والطائفية والانتماء في جامعة لانكستر. وقدموا هناك عرض بعنوان «الهوية في المنفى: الانتماء الوطني والهيمنة الثقافية في الشتات البحريني".

قادم في عام 2023

لدى المنظمة حاليًا ستة تقارير في انتظار النشر ، كما تقدمت بطلب لتمويل مشروعين بحثيين دوليين ، وتواصل توسيع ملفها من خلال العمل مع مؤسسات الفكر والرأي التابعة للمنظمات غير الحكومية والممثلين المنتخبين في جميع أنحاء العالم. ويعتزم أعضاء المنظمة أيضًا حضور مؤتمر رايتس-كون Rightscon ، الذي تستضيفه AccessNow مرة أخرى هذا الصيف.

ستستأنف المنظمة ورش العمل الشهرية لجميع الموظفين في عام ٢٠٢٣ ، والتي ستمنح المتدربين فرصة للعمل مع خبراء حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم ومنحهم الفرصة لتقديم أبحاثهم إلى جمهور عالمي.

كما ستواصل المنظمة وجميع موظفيها مهمتهم في الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية واللاعنف في الخليج من خلال المناصرة العالمية والبحوث والندوات وورش العمل ووسائل الإعلام. على مدى السنوات الثلاث الماضية ، استمر انتشار المنظمة في التوسع ، حيث تم تعيين خبراء موهوبين جدد ، وتشكيل شراكات رفيعة المستوى. على الرغم من ذلك لن يكون أي من هذا ممكنًا بدون دعم أعضائنا ، كل إنجاز من المنظمة هو إنجاز لك ، ونحن مدينون بكل شيء لدعمكم. لذلك ، نتقدم لك بالشكر ونتطلع إلى عام آخر لإحداث فرق.